

محضر نهائي للجلسة الثالثة والثلاثين بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، بجنيف ،  
يوم الثلاثاء ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٨١ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيد أ . كوميفش (هنغاريا)

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد ف. ل. اسراييليان  
السيد ف. ف. برياخين  
السيد ف. م. غالجا

أثيوبيا

السيد ت. تيميفي  
السيد ف. يوهانس

الأرجنتين

السيد ك. كراسالس  
السيد ج. م. أوتيغي  
الآنسة ن. ناسيمبيني

استراليا

السيد ر. أ. ووكر  
السيد ر. ستيل

ألمانيا ( جمهورية — الاتحادية )

السيد ن. كلينغر  
السيد ه. مولر

أندونيسيا

السيد هاريو ماثارام  
السيد ف. قاسم

ايران

السيد م. جلالى  
السيد ج. زاهرنيا

ايطاليا

السيد ف. كورد يرو دى مونتينيمولو  
السيد م. بارنجي  
السيد أ. دى جيوفاني

باكستان

السيد م. أكرم

البرازيل

السيد س. دى كيروز د واره

بلجيكا

السيد ج. م. نوارفالىس

بلغاريا

السيد ب. فوتوف  
السيد اى. سوتيروف  
السيد ر. ديانوف  
السيد ب. بوبتشيف

بورما

السيد ساو هلانغ  
السيد نغوى وين

بولندا

السيد ب. سويكا  
السيد ي. سياوفيتش  
السيد ت. ستروجواس

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد أ. ثورنبري	<u>بيرو</u>
السيد م. روجيك	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد ب. لوكيش	
السيد م. معاطي	<u>الجزائر</u>
السيد م. مذكور	
السيد ج. هيردر	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ه. تيليكه	
السيد ه. هوبه	
السيد م. ماليتا	<u>رومانيا</u>
السيد ت. مليسكانو	
السيد و. غسوك	<u>نائب</u>
السيد ه. م. غ. س. بالينهاكارا	<u>سري لانكا</u>
السيد س. ليدفارد	<u>السويد</u>
السيد ل. نوربيرغ	
السيد غ. ايكولم	
السيد ج. لوندلين	
السيد يوببيوان	<u>الصين</u>
السيد يومنخيا	
السيد ج. دى بوس	<u>فرنسا</u>
السيد م. كوتور	
الآنسة ل. غازريان	
السيد أ. أ. أغيلار	<u>فنزويلا</u>
السيد ج. سكينر	<u>كندا</u>
—	<u>كوبا</u>
—	<u>كينيا</u>
السيد أ. أ. حسن	<u>مصر</u>
الآنسة و. بسيم	
السيد م. الشرايبي	<u>المغرب</u>
السيد م. الراسن	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد أ. غارثيا روبليس	<u>المكسيك</u>
السيد ز. غونزاليس اى رينيرو	
السيدة ج. ي. لينك	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد د. أردمبيلغ	<u>منغوليا</u>
السيد س. و. بولد	
السيد و. و. أكينسانيا	<u>نيجيريا</u>
السيد أ. ب. فينكاتسواران	<u>الهند</u>
السيد س. ساران	
السيد أ. كوميفش	<u>هنغاريا</u>
السيد ف. غادجا	
السيد تشابا غيورفي	
السيد أ. لاکاتوش	
السيد ه. فاغنماكرز	<u>هولندا</u>
السيد تشالز فلاورى	<u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>
السيد ف. ب. ديسيمون	
الآنسة ك. كريتنبغر	
السيد ج. أ. ميسكل	
السيد ر. سكوت	
السيد ي. أوكاوا	<u>اليابان</u>
السيد م. تاكاهاشي	
السيد ك. تاناكا	
السيد ك. شيمادا	
السيد ب. برانكوفيتش	<u>يوغوسلافيا</u>
السيد ر. جايبال	<u>أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي</u>
السيد ف. بيراساتيخي	<u>للأمين العام</u>
	<u>نائب أمين لجنة نزع السلاح</u>

الرئيس : (السيد كوميفش) : أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٣٣ للجنة نزع السلاح • تبدأ اللجنة اليوم النظر في البند ٢ من جدول أعمالها ، وقف سباق التسليح النووي ونزع السلاح النووي • وأود أن أشير إلى وجود المشتركين في برنامج الأمم المتحدة للزمامات في مجال نزع السلاح لعام ١٩٨١ بيننا اليوم وأود أن أرحب بهم في هذه اللجنة متمنيا لهم إقامة ناجحة مثمرة في جنيف •

السيد تيريفي (أثيوبيا) : الرفيق الرئيس ، بما أن اليوم هو آخر يوم في شهر حزيران / يونيو الذي توليتم خلاله رئاسة لجنة نزع السلاح ، فلا غنى عن هذه الفرصة لأعرب عن صادق تقديري وفد بلادى للدرجة العالية جدا من الفعالية والكفاءة التي بلغتوها في تصريف واجباتكم ومسؤولياتكم ، لا بوصفكم رئيسا للجنة نزع السلاح فحسب ، بل وأيضا بوصفكم رئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية •

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لسلفكم السفير بفايفر سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية للخدمات القيمة التي قدمها بوصفه رئيسا للجنة خلال شهر نيسان / أبريل • كما أود في الوقت ذاته أن أرحب ترحيبا حارا بزملائنا الجدد في اللجنة ممثلي الأرجنتين وإيران وسرى لانكس الموقرين •

الرفيق الرئيس ، أود أيضا أن أنضم إليكم في الترحيب بالمشاركين في برنامج الأمم المتحدة للزمامات في مجال نزع السلاح لعام ١٩٨١ الحاضرين معنا صباح هذا اليوم وأتمنى لهم التوفيق في تدريسهم ، أما الغرض من أخذى الكلمة اليوم فهو التحدث عن البندين ١ و ٢ من برنامج عملنا • بيد أنى أود ، قبل أن أفعل ذلك ، أن أعلق بإيجاز على عمل الأفرقة العاملة المخصصة الأربعة • لقد أعربنا ، فيما يتعلق بالفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية ، عن الأمل في أن يتم على وجه السرعة حل القضايا المتعلقة ، مثل تعريف السلاح الاشعاعي وتعريف نطاق الاتفاقية ، بحيث تقدم اللجنة مشروع اتفاقية الى الجمعية العامة في أقرب فرصة ممكنة • كما أن وفدى على علم بالجهود التي يبذلها في الوقت الراهن الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية برئاسة السفير ليد غارد من السويد للتفاوض بشأن اتفاقية لحظر استحداث وانتاج وتخزين كل الأسلحة الكيميائية وتدميرها • ونحن نأمل أن يتم ايجاد حل للاختلافات في الآراء حول نطاق أحكام الحظر والتحقق وغيرها من الأحكام ، في إطار ولاية منقحة للفريق العامل • فالأحكام المتعلقة بتدمير الأسلحة الكيميائية وبمرافق تفكيك أو تحويل الأسلحة الكيميائية ، جنبا الى جنب مع الاجراءات التي يتم بواسطتها تنفيذ تلك الأحكام والامثال لها بدقة انما هي جوانب تتطلب بذل قصارى الجهد من كافة الاطراف في المفاوضات •

كما يسر وفدى أن يلاحظ تولي ممثل المكسيك الموقر السفير غارثيا روبليس رئاسة الفريق العامل المخصص المعني بوضع برنامج شامل لنزع السلاح ، واني على ثقة من أنه سيفي بالمسؤولية الكبيرة الموكلة اليه • وان وفدى لبيد لتعاونه الكامل في الجهود التي يضطلع بها الفريق من أجل التوصية باتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح في إطار برنامج تدريجي يتضمن مراحل للتنفيذ من أجل التوصل الى نزع السلاح العام والكامل بحلول نهاية القرن على الأقل • والنقطة الحاسمة هي أن هذا البرنامج ، كي يكون جاهزا لتقديمه الى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، يحتاج في اعدادة لا الى العناية فحسب بل والى السرعة أيضا ، كما يتطلب الشجاعة السياسية ، اللازمة لتأييد مبادئه الرئيسية •

وفيما يتعلق بالفريق العامل المعني بالضمانات الأمنية ، فموقف وفدى هو أن مختلف البيانات التي أدلت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية لازالت تعكس اختلافات أساسية • وينبغي من ثم للفريق العامل أن يواصل البحث عن قاسم مشترك يتصف الى أقصى حد بالمرونة وبروح الواقعية ولا ينبغي لنا مع ذلك أن نكتفي بصورة مبتورة من الضمانات التي تمنح للدول غير الحائزة للأسلحة النووية • ولن يكون من العسير ، اذا ما سلم تسليما صادقا بحقيقة اهتمام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالضمانات الأمنية ، وضع نهج مشترك يقبله الجميع ويمكن ادراجه في اتفاقية دولية فعالة ذات طابع ملزم قانونا •

ويؤمن الوفد الأثيوبي بأنه ينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعمل على التخلي عن انتاج واحتياز كافة الأسلحة النووية ، وأن تمتنع عن اقامة الأسلحة النووية في أراضي الدول التي لا توجد فيها مثل هذه الاسلحة في الوقت الحاضر ، ونأمل أن يتمخض بحث مختلف أشكال الضمانات البديلة عن نهج مشترك مقبول • وان انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ، يمكن أن يكون خطوة هامة ومساهمة ايجابية في منع انتشار الأسلحة النووية • لكن هذه الامكانية لم تستكشف بصورة كافية رغم اعتراف الجميع بها على نطاق واسع ، فلم تراعى على وجه الخصوص قرارات رؤساء الدول الافريقية والجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن اعلان لا نووية أفريقيا وبالتالي ظهر نظام الفصل العنصرى في جنوب أفريقيا كدولة نووية محتملة • ولا أجدني بحاجة في هذه المرحلة للتأكيد مجددا على موقف حكومتي المضاد في غير ليل لهذه السياسة ، وانما أقرر فقط أن مسألة القدرة النووية لجنوب أفريقيا ما زالت تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين •

ان الأبعاد المخيفة للحدث الذى جد منذ ثلاثة أسابيع على مقربة من بغداد تضيف الجديد من القلق الجاد بشأن صون السلم الدولي • وقد اتخذت مجموعة ال ٢١ بهذا الصدد في الوثيقة CD/187 موقفا قاطعا أيده وفدى • وبود الوفد الأثيوبي ، على وجه الخصوص ، التأكيد على الأهمية التي يعلقها على الفقرة الاولى من هذه الوثيقة التي أود الاستشهاد بها ، وهي :

" لقد أيدت مجموعة ال ٢١ بثبات مبادئ ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بالاحترام التام لسلامة أراضي الدول وسيادتها واستقلالها السياسي وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية • وقد اعترض أعضاء المجموعة بشكل دائم ومازالوا يعترضون على جميع الأعمال العدوانية وانتهاكات هذه المبادئ " •

وانتقل الآن الى البندين ١ و ٢ من برنامج عملنا وهما حظر التجارب النووية ، ووقف سباق التسلح ونزع السلاح النووى •

لقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات تدعو فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية الى حظر جميع تجارب الأسلحة النووية في جميع البيئات وتحثها على بذل جهود متضافرة وتكثيف هذه الجهود من أجل التوصل الى تدابير فعالة لوقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى • وقد دعت أثيوبيا طويلا ، وجنبا الى جنب مع دول أخرى ، الى التعجيل بابرام معاهدة دولية بشأن الحظر العام والكامل لتجارب الأسلحة النووية في جميع البيئات تكون خطوة رئيسية صوب وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه تدريجيا الى أن يتم تحقيق نزع السلاح العام والكامل • ومما يتعين التذكير به أن أثيوبيا اقترحت ، منذ أمد يرجع الى عام ١٩٥٩ ، أن تصدر الأمم المتحدة اعلان مبادئ يدين ويحرم استخدام الأسلحة النووية والأسلحة النووية الحرارية • بل وبادرت أثيوبيا

مع دول أخرى ، خلال الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، الى وضع مشروع قرار يشدد على مسيس الحاجة الى وقف تجارب الأسلحة النووية •

وقد كانت هناك ، في آونة أقرب عهدا ، مبادرات ومقترحات عديدة بشأن هذا الموضوع ، غير أنني أود أن أشير اشارة موجزة فحسب الى مقترح مجموعة ال ٢١ الوارد في الوثيقة CD/181 كما أود أن ألاحظ ، في هذا الصدد ، المساهمة القيمة التي قدمتها الأمانة في اعداد الجداول الواردة في الوثيقة CD/171 .

لقد عرضت مجموعة ال ٢١ ، في الوثيقة CD/181 نهجا ايجابيا وواقعيًا لمعالجة مسألة حظر التجارب النووية • كما أيدت مجموعة من الدول الاشتراكية وغيرها المقترح الداعي الى انشاء فريق عامل مخصص يعنى بالحظر الشامل للأسلحة النووية • واسمحوا لي ، في هذا الصدد ، بالاشارة الى أن الوفد الاثيوبي وكثيرا من الوفود الأخرى قد أيد المقترح الوارد في الوثيقة CD/4 منذ وقت مبكر يعود الى شباط / فبراير ١٩٧٩ • وقد اعتبر ذلك المقترح أساسا سليما لمشروع اللجنة في مفاوضات جادة • وعليه فقد تبين أن مسألة ايجاد اطار تفاوضي سليم من خلال انشاء فريق عامل مخصص ، أمرا مقبولا من جميع أعضاء اللجنة تقريبا ، أى باستثناء د ولتين طرفين فسي المفاوضات الثلاثية • كما اقترح أيضا في ورقة مجموعة ال ٢١ منح ولاية محددة للفريق العامل • ومن المتعذر ، في حالة عدم وجود جهاز مثل الفريق العامل المخصص المقترح ، الشروع في مفاوضات واحراز تقدم بشأن هذا البند العاجل ذي الأولوية العالية • وتتصف الاجتماعات غير الرسمية المكرسة لهذه القضايا في حد ذاتها بقيمة ما ، ولكن لا يمكن اعتبارها بديلة من الفريق العامل الذي هو أكثر جهازا يرجى منه فيما يتعلق باجراء المفاوضات ، وبالرغم من أن انشاء فريق عامل ليس بالامر الذي يشكل أى ضمانة للنجاح فاننا نأمل أن يحث الرأي السائد الد ولتين المذكورتين الحائزتين للأسلحة النووية على النظر بجدية في قيمة هذا المقترح بحيث يمكن للجنة أن تبدأ في مفاوضات بشأن هذا البند العاجل ذي الأولوية العالية •

وعلاوة على ذلك فقد طرحت في الوثيقة CD/181 أسئلة وثيقة الصلة بالموضوع ومن حق اللجنة ومن حق المجتمع الدولي أن يتلقوا الردود عليها من المتفاوضين الثلاثيين • وقد ألحت عدة وفود ، في هذا الصدد ، على أن سلسلة الاسئلة تستحق ردودا وبامكاني أن أضيف أنه لوتمت الاجابة كاملة على هذه الاسئلة فقد تتمكن اللجنة من اعادة النظر في سير أعمالها •

ان مقترحات مجموعة ال ٢١ في الوثيقتين CD/180 و CD/181 لاتزعم أنها تحل كل القضايا بل ولا أنها تفتح سبيلا لاحراز تقدم ذي شأن • ولكن الوثيقة CD/180 ، بالذات ، تطرح تحليلا واقعيًا لنظريات الردع وتعرض مقترحات وجهية يعتقد وفدى بامكان الاستفادة منها كأساس للشروع في المفاوضات الجادة الحقيقية التي عهدت الجمعية العامة الى اللجنة باجرائها •

وتعتقد أثيوبيا ، شأنها شأن الغالبية الساحقة من الدول ، أن لجميع الدول مصلحة حيوية في اتخاذ تدابير لنزع السلاح النووي وأن نظريات الردع النووي هي الاصل في سباق التسلح وأنها تؤدي الى مزيد من عدم الأمن والاستقرار في العلاقات الدولية •

ان الدعوة الى نزع السلاح ، في ظل تفاقم الازمة والتوترات في مختلف مناطق العالم ، تبدو وقد واجهت انتكاسة خطيرة • وبلوح أن بعض الدول قد أخذ يتضاءل ما تبديه من اهتمام وما يساورها من قلق ازاء سباق التسلح الدائبازديادا •

وهناك شواهد كثيرة على هذا الوضع المحزن ، منها تعاظم الميزانيات العسكرية وما يصاحبه من انخفاض في برامج المعونة الدولية • ويود وفدي أن يعرب عن قلقه العميق إزاء هذا التطور الذي لا يعجز المرء عن ملاحظته في تصريحات وبيانات كبار المسؤولين في بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية • ويبدو ، في بعض عواصم تلك البلدان ، أن قضايا نزع السلاح تحظى باهتمام أقل بروزاً • والأهم من ذلك كله ، وأدعاه للأسف ، أن الاحساس بالطابع الملح لهذه المسائل يلوح وقد أخذ يتضاءل • ان اشتداد التوتر الدولي وحدة التدهور في الأوضاع الدولية يؤذنان بدء عصر جديد من القلق مع تزايد فرصة حدوث كارثة نووية • وما لم يتحقق تقدم ملموس لكبح سباق التسلح النووي ووقف انتشار الأسلحة النووية رأسياً وأفقياً على السواء ، فسوف تزداد بصورة كبيرة فرص نشوب حرب نووية •

الرئيس : أشكر السفير تيريفي من أثيوبيا على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهتها الى الرئاسة •

السيد كراسالس (الارجنتيني) (تحدث بالاسبانية والترجمة عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود قبل الدخول في الجزء الموضوعي من كلمتي أن أحقق رجاء كلفني به نائب وزير خارجية بلدي ، الذي كان له شرف التحدث الى جلسة عامة لهذه اللجنة منذ بضعة أيام • فيما ان هذه هي أول جلسة عامة يتحدث فيها الوفد الارجنتيني ، منذ كلمة نائب الوزير ، أود ، نيابة عنه ، ان أعرب عن شكره لكل مظاهر الترحيب الذي قوبل به في الجلسة التي تحدث فيها • وقد أسف كثيراً لانه لم يتسن له البقاء فترة أطول ومواصلة الحوار مع أعضاء اللجنة الموقرين ، لكنه كان مضطراً للعودة الى بوينس ايرس في ذلك اليوم نفسه • ولذا فقد طلب مني أن أنقل لكم كل شكره للترحيب الحار الذي لقيه في هذه الهيئة •

وأود في الوقت نفسه ، بالأصالة عن نفسي ، أن أعرب عن شكرى لكل عبارات الترحيب التي وجهت لي منذ اليوم الذي انضمت فيه لهذه اللجنة ، بدءاً بكم ياسيادة الرئيس • انني أقدر كثيراً الترحيب الودي الذي لقيته في هذا المحفل وبوسعي أن أؤكد لكم أنني سأشارك دائماً في أعمال هذه اللجنة بأفضل حسن الاستعداد وبروح بناءة الى أقصى حد • وأشكر مخلصاً كل الاخلاص جميع أعضاء اللجنة الذين رحبوا بي بمناسبة انضمامي اليها •

وختاماً لهذه المقدمة ياسيادة الرئيس ، وبما أن هذا هو آخر يوم تترأسون فيه أعمال هذه الهيئة ، أود أن أعرب لكم عن تهاني وفدي للأسلوب البالغ الكفاءة الذي أديتم به هذا العمل خلال ما يعد دائماً فترة شاقه على نحو خاص ، وهي فترة استهلال أنشطة اللجنة في بداية كل دورة من دوراتها • لقد ادرتم مداولات اللجنة والمفاوضات غير الرسمية الواجبة بأقصى الفعالية ، وأود أن اقتصر على تسجيل تقديري وأعجابي في هذا الصدد • ويطيب لي في الوقت نفسه ان أتمنى لرئيس اللجنة المقبل ، سفير الهند المحترم ، كل التوفيق خلال فترة توليه المنصب •

وأود الآن الإشارة بايجاز شديد الى الموضوع المحدد المطروح على اللجنة اليوم ، أي البند ٢ من جدول الأعمال ، " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " • وقد سبق الاعراب عن موقف جمهورية الارجنتين من هذه المسألة بصورة ثابتة ومتكررة في لجنة نزع السلاح وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة على حد سواء ، وكذلك في هيئات أخرى معنية بنزع السلاح — وانا اذ نأتي هنا اليوم لنردد هذا الموقف فنحن لا نود لا الاسهام في القيام بممارسة بلاغية ولا في الترويج لخيال



يتصور هذه اللجنة منشغلة بتلك المسائل التي تؤثر أبلغ تأثير على الأمن الدولي • بل على العكس، أتينا لعرب عن قلق حكومة الأرجنتين قلقا بالغ الجذ من عدم وجود مفاوضات لوقف سباق التسلح النووي وعكس مساره ، ذلك السباق الذي يبدو في الوقت الراهن وقد اكتسب حيوية جد يسيده ومؤسفة •

والموقف الدولي الحالي بهذا الصدد يتسم بالخطورة ، سيما ونحن لا نجد أى دليل على أن الدول العظمى قد توفرت لديها الإرادة السياسية الكافية للتغيير أو أى تفهم للحاجة الملحة للحلول التفاوضية •

ولسنا نقبل بالمرّة حجة أولئك الذين يتمسكون بأن المسائل المتعلقة بسباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ينبغي أن تكون حكرًا لقلّة معينة • ونحن لا نقبل هذا الرأي لسببين أساسيين : لأن الأمر ينطوي على أمننا الذاتي ، ولأن التجربة الماضية قد بينت أن هذا الطريق يقضي على الفشل • أن المسؤولية الخاصة التي تنجم عن امتلاك الترسانات النووية يقتضي بها واجب التزام الحرص في المسائل السياسية والاعتدال في المسائل العسكرية •

ولا يصدق هذا في صدد سباق التسلح النووي فحسب بل وأيضاً في صدد التنافس العسكري بصفة عامة • وقد قيل لنا مراراً وتكراراً أن الاستحداث النوعية لترسانة الأسلحة النووية في إحدى مجموعات الدول هو سبب النمو الكمي في ترسانة خصومها المحتملين • وقيل لنا مراراً وتكراراً أن زيادة القوات التقليدية في حلف عسكري يجعل من الجوهرى للحلف العسكري الآخر أن يدعم أمنه بتوسيع نطاق قواته النووية ، في حلزون يبدو أن لا نهاية له • وما من أحد يستطيع أن يظننا من البعد عن الواقعية بحيث نعتقد أن نزع السلاح النووي يكفي وحده لدعم الأمن في مناطق معينه من العالم • نحن نفهم تماماً أن بعض الحالات تستلزم التفاوض في الوقت نفسه حول تدابير متعلقة بفئات أخرى من الأسلحة والقوات • على أن فهم الحقائق فيما يتعلق ببعض المجالات لا يحول بيننا وبين أن نقدم أولاً الصالح العام للجنس البشري ، ونحن نكرر أن النزع الشامل للسلاح النووي هو ضرورة حيوية لعصرنا •

وفيما يتعلق بهذه اللجنة فإننا نرى مرة أخرى أن الركود هو السمة الغالبة • ويبدو أن البند ٢ من جدول أعمالنا ، الموضوع بصفته هذه منذ وقت طويل يرجع إلى عام ١٩٧٩ ، قد أصبح نصاً ميتاً • ويؤكد وفدي من جديد تأييده الجازم لبيان مجموعة الـ ٢١ الوارد في الوثيقة CD/180 ويتمسك بأنه ليس لاي دولة عضو أن تخشى من مناقشة هذه المسائل بصراحة في فرقة عاملة مخصصة تنشأ لمعالجة البند ٢ من جدول الأعمال •

وتزودنا الفقرة ٥ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح بتفويض كاف لعمل تلك الهيئة الفرعية • وقد تم التفاوض على محتواها باشتراك من الدول الحائزة للأسلحة النووية وهي تتضمن كل الشروط التي رأت تلك الدول نفسها ضرورة ادراجها كي تستطيع الموافقة عليها • وهكذا فإن ما يلزم الان هو الإرادة السياسية التي تمكن هذه الدول من التغلب على اعتراضاتها على انشاء الفرقة العاملة • ونحن نأمل أن يتسنى ابداء هذه الإرادة بطريقة تيسر اتخاذ هذه اللجنة مقرراً ايجابياً بشأن مقترح مجموعة الـ ٢١ •

الرئيس : أشكر السفير كراسلس من الأرجنتين على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها للرئاسة السيد فينكاتسواران (الهند) : أود ياسيدى الرئيس ، أن أقدم بعض

ملاحظات أخرى بشأن البند المطروح أمامنا اليوم ، الا وهو وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي • لقد صيغ هذا البند صياغة دقيقة ، فلا يمكن أن يكون هناك مجال للبس وقد قبله أعضاء اللجنة جميعا • وكلمة " وقف " لا يمكن أن تعني شيئا آخر غير الايقاف الكامل والكف النهائي عن سباق التسلح النووي ، وليس مجرد تنظيمه أو الحد منه • هذا هو هدفنا الجماعي المعلن والمتفق عليه ، ونحن هنا للدخول في مفاوضات بغية تحقيق هذا الهدف •

وقد أنشئت لجنة نزع السلاح بتوافق الآراء في الجمعية العامة للأمم المتحدة كمحفل تفاوضي متعدد الأطراف • فما معنى هذه الكلمة " التفاوض " ؟ لقد رجعت الى قاموسين شيرين - هما قاموس أوكسفورد الوجيز وقاموس ويبستر - وكلاهما متفقان على أن التفاوض يعني " التباحث بين أطراف بغية التوصل الى حل وسط أو اتفاق " •

وقد تجشمت ، مدفوعا بأسباب وجيهة تماما ، مؤونه تعريف مصطلحي " الوقف " و " التفاوض " لأن بعض الأعضاء فيما يبدو يسعون لاعطاء هذين المصطلحين تفسيراً مختلفاً • واتضحت هذه الاختلافات خلال الاجتماعات غير الرسمية التي عقدناها أثناء دورة الربيع والمستمرة في الدورة الراهنة ،

ويتمسك بعض الأعضاء ، وبصفة خاصة أقلية ضئيلة وان كانت قوية ، بأن " المفاوضات " حول سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ينبغي أن تجرى بين الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تملك أضخم الترسانات النووية ، عن طريق عملية محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ( سالت ) وغيرها من العقود الثنائية ، وأن لجنة نزع السلاح ليست بالمحفل الملائم لأغراض هذه المفاوضات ، على الرغم من أنهم يسلمون لنا في سماحة بمواصلة مناقشة هذه المسألة الى ما لا نهاية • وتقر هذه الأقلية أيضا بأن موضوع مفاوضات الثنائية هو " الحد من " سباق التسلح النووي ، على حين أن تفويضنا وهدفنا المعلن هما وقفه الكامل • وعلى ضوء هذه الاختلافات ، يتضح لماذا لم يتسن لنا الاتفاق على انشاء فريق عامل في إطار هذا البند •

وأود أن أوضح أن وفدي لا يشاطر هذه الأقلية آراءها ، وقد وافقت من قبل على إدراج هذا البند في جدول أعمالنا ، والآن تعارضه فتحول بمعارضتها تلك دون قيام اللجنة بإجراء مفاوضات لها معناها على أي نحو في إطار هذا البند • وهو أمر مؤسف له أشد الأسف ، وهو أيضا ولسوء الحظ المترتب على اعمال قاعدة توافق الآراء • ومن الواضح ، على أية حال ، أن الإرادة السياسية بشأن بدء المفاوضات في فريق عامل مخصص ليست منعقدة لدى الغالبية العظمى من أعضاء اللجنة •

وقد وجه لنا سؤال بشأن ماهية ما نرغب التفاوض حوله • وأسأل عما اذا كانت أي اجابة نقد منها كافية لتغيير مواقف أولئك الذين اتخذوا موقفا سلبيا من اقتراحات مجموعة ال ١١ • ربما لا • أما ان صح ذلك ، فاني أسأل لماذا طرح علينا هذا السؤال من الأصل • ولكن بما أنه قد طرح فهو يستحق الاجابة • هناك عدد من المقترحات يمكن أن نتفاوض بشأنها وأود ان أشير في المقام الأول الى جميع المقترحات الذي أعدته الأمانة • ويقدر ما يتعلق الامر بوفدي ، فقد قدمت الـ ١٩٥٦ مقترحات يرجع تاريخها الى ١٩٥٦ تتعلق بمجالات من قبيل الكف عن تجارب الأسلحة النووية ، ووقف انتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية ، وتفكيك الأسلحة النووية ، وما السى ذلك •

والهند ليست البلد الوحيد الذى قدم مقترحات ، وأنا أعرف عددا من الأعضاء الآخرين الذين فعلوا الشيء ذاته • فللمكسيك عدد كبير من المقترحات يسجل لها • واقترحت نيجيريا أن تبدأ بالتفاوض حول تجميد الترسانات النووية • واقترح أعضاء آخرون ، من بينهم بعض بلدان أوروبا الغربية النظر في وقف انتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية ، وحظر المزيد من التجارب الجوية لوسائل نقل الأسلحة وحظر التجارب النووية ، الى جانب مسائل أخرى • كذلك اقترحت البلدان الاشتراكية أن نتناول مسألة عدم وضع الأسلحة النووية في أراضي الدول التي لا توجد فيها مثل هذه الأسلحة في الوقت الراهن • واقترح بلد اشتراكي عضو مقترحا ثلاثيا ، أى لا مزيد لاستحداث أسلحة نووية جديدة ، ولا مزيد لنشرها ، ولا مزيد لاجراء تجارب عليها •

وكما ترون فان أمامنا عددا كبيرا من المقترحات نختر من بينها ، ولكن الحقيقة هي أننا لا نستطيع أن نفعل شيئا على طريق المفاوضات حول القضايا النووية ، بسبب موقف حفنة من الوفود تجاه الدور التفاوضي للجنة نزع السلاح • فما الذى يمكن أن تفعله اللجنة في مثل هذه الظروف ؟ انها تستطيع مثلاً أن تقبل آراء تلك الوفود فتتخذ سمتا ودوا بأن تحت الدول العظمى على المضي في اتجاه المفاوضات الثنائية حول الأهداف التي يمكن ألا تتفق عليها فيما بين بعضها البعض • ونستطيع أن نقصر على أن نعلم " في نبل " الى أن " نفيض في الجدول حول الأمر ونسهب ثم نخرج من نفس الباب كما دخلنا " على حد تعبير عمر الخيام • وهذا هو مسلك المقاومة الدنيا وقد يبدو جذابا في ظاهره لعدد من الأعضاء الذين يرون فيه تجسيدا للفضائل السامية من " الواقعية " و " النزعة العملية " •

ولن يتساهل وفدى ، من جانبه ، في أى تنازل عن أى جانب من مسؤوليات لجنة نزع السلاح ووظائفها • ان لجنة نزع السلاح لا يسعها قبول ما تمليه بضعة بلدان بشأن ما يجوز لها وما لا يجوز • فسلطات لجنة نزع السلاح ووظائفها مستمدة من السلطة الجماعية لاتفاق الآراء الدولي المتمثل في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • ومن ثم فغلي عن القول أن الجمعية العامة لا بد وأن تتلقى في دورتها الاستثنائية الثانية صورة واضحة لأسباب عجز لجنة نزع السلاح عن مجرد بدء المفاوضات في مجال نزع السلاح النووي •

وقد يبدو في الوقت الراهن أن لجنة نزع السلاح مصابة بشلل غريب في مجال الفعل وان لم يكن في مجال الفصاحة • فلنفصح اذن عن استنتاجاتنا بأفضل ما نستطيع • فاذا لم يكن بوسعنا أن نفعل أى شيء ملموس لوقف سباق التسلح النووي سوى أن نتكلم عنه ، فعالم سوف نتكلم ؟

لقد سعى وفدى مرارا ، وهو يسلم بالحقيقة المؤسفة لعجزنا الراهن عن وقف سباق التسلح النووي ، الى استرعاء الانتباه الى عواقبه علينا جميعا ، وإلى ما ينطوى عليه الموقف من خطر على بقاء الجنس البشرى ، ومن ثم الى الحاجة الملحة لبرام اتفاقية دولية بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية • وقد ظللنا ندعو الى ذلك منذ أيلول / سبتمبر ١٩٥٣ عندما اقترحنا للمرة الأولى اعلانا بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل • وحتى قبل أن نتبنى هذه القضية ، ومنذ وقت مبكر يرجع الى كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٤ ، ذكرت وكالة الأمم المتحدة للطاقة الذرية في تقريرها الأول لمجلس الأمن أن " الاتفاق الدولي على تحريم انتاج وتملك واستخدام الأسلحة الذرية على المستوى الوطني ، جزء أساسي من أى نظام دولي للإشراف " وكانت الدول الحائزة للأسلحة النووية أطرافا في هذا التقرير عام ١٩٦٤ • ونحن نثق جادين في أنهم لا يزالون ملتزمين بالرأى نفسه وان جاز أن تكون بينهم اختلافات حول درجة الإشراف الدولي •

ومن رأى وفدى الراسخ أنه مع مراعاة الوضع الراهن في مجال مخزونات الأسلحة النووية ، وميغا أطنان الرؤوس الحربية ، ومنظومات النقل وازدياد دقتها ، والنظريات الاستراتيجية المتعلقة بالأسلحة النووية ، فإن هدفنا المباشر ينبغي أن يكون هو التماس الوسائل والسبل الكفيلة ببقائنا الجماعي . وليس هذا بالتأكيد أمرا يقتصر التفاوض بشأنه على الدولتين العظميين ، إنما يجب أن نشترك فيه جميعا . والواقع أن ذلك يجب أن يكون في المقام الأول من الأهمية لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية ذاتها ، حيث أنها لا تستطيع أن تغفل العواقب لا عليها وحدها وإنما أيضا على الآخرين نتيجة لتصرفاتها ، ولا سيما العواقب المترتبة على مستقبل الجنس البشري . ولا تزال هذه في الوقت الراهن نقطة غائمة في تفكير هذه الدول ورغم عدد الاشارات لها في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى .

فما الذى قامت به لجنة نزع السلاح بالفعل ازاء ذلك ؟ لاشيء حتى الآن ، على الرغم من الحاحنا على تناول مسألة عدم استخدام الأسلحة النووية ومسألة تأمين منع الحرب النووية كخطوة لحماية نوع يحتل أن يصبح معرضا للخطر — ألا وهو الانسان . على العكس من ذلك تماما فإن لجنة نزع السلاح تنظر في موضوعين آخرين ، الأسلحة الاشعاعية وضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، وذلك على نحو أن لم تنتبه لايقافه فقد يسفر عن اذعاننا الضمني لاضفاء المشروعية على استخدام الدول الحائزة للأسلحة النووية لتلك الأسلحة النووية . ويستعري وفدى من جديد رسميا انتباه الدول الحائزة للأسلحة النووية لهذا الخطر الكامن .

لماذا نواصل نغمة التحذير من هذا الخطر ؟ لأن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تزعم أن لها حق استخدام الأسلحة النووية في الدفاع عن نفسها ، بغض النظر عن عواقب هذا التصرف . وأنا أفترض أن العواقب لا بد وأن يكون لها تأثير على أى تصرف عاقل . فهناك علاقة أخلاقية وعملية على حد سواء بين الوسائل والغايات لا يسعنا أن نتجاهلها . وإذا كانت عواقب تصرف يستند الى حقوق قانونية مزعومة تعرض للخطر بقاء الجنس البشري ذاته ، فمن الواضح أنه ينبغي في عرف القانون والأخلاق معا حظر هذه التصرفات حظرا صارما ، وينبغي تقليص ومراجعة تعريف تلك الحقوق المشكوك فيها التي تصدر عنها تلك التصرفات .

فمن العبث ، متى سلمنا بطبيعة السلاح النووي ، التزام موقف القول بأن استخدامه أمر تقره المبادئ العامة والقواعد العادية للقانون الدولي . فمثل هذا التفكير النظري ينتمي الى عصر مضى . ومن العبث بالمثل اعتناق الراى القائل بأنه نظرا لعدم وجود حظر محدد في القواعد العادية للقانون الدولي ، فإن استخدام الأسلحة النووية يصبح بذلك أمرا مشروعا . مثل هذه المواقف تتعارض مع عملية التدرج في القانون الدولي ، الذى استهدف باطراد الاعتدال في استخدام القوة ، وتثبيط استخدام القوة غير الضرورية ، وحظر استخدام الأسلحة التي تسبب ضررا مفرطا ولا داعي له ، والتمييز بين المحاربين وغير المحاربين وما الى ذلك .

بل ان ترتيبات عدم الانتشار الراهنة تشكل في الواقع اتفاقية لمنع الاستخدام المتحتمل للأسلحة النووية ، ولكنها لا تلزم سوى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية حيث أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تملك هذا السلاح بالفعل . فكيف يسع أولئك الذين يوصون بحظر استخدام الأسلحة النووية في بقية العالم أن يدعوا لأنفسهم حقا متهاافتا وغير مقبول باستخدام تلك الأسلحة ؟ هذا أمر ينطوى على تناقض صارخ ، في مجال القانون والأخلاق على السواء . ولا أريد التذكير بالعديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والأغلبية التي صدرت بها ، والتي ظلت تدعو بانتظام

لتحريم الأسلحة النووية واستخدامها • وربما تستطيع الأمانة أن تعد جميعاً ضحماً آخر لهذه المطالب المتكررة للجمعية العامة • أليست هذه الإرادة العامة للغالبية العظمى للجنس البشري ، كما تعرب عنها هذه القرارات ، بكافية لنبرير حظر الأسلحة النووية ؟ •

أود هنا أن أقتبس رأي حجة معروف في القانون ، هو جورج شوارزنبرجر ، الذي يقول في أحد كتبه عن القانون الدولي :

" أن حق الدفاع الشرعي يجيز لكل دولة ذات سيادة أن ترتثي الرد بالمثل في حالة وقوع هجوم مسلح عليها • وينبغي أن يتوفر في هذا الرد حسن النية ، وينبغي أن يكون مناسباً وألا يتجاوز حدود الدفاع الشرعي ، وألا يتعدى على حقوق دول ثالثة • وليس حق الدفاع الشرعي حقاً مطلقاً يمارس بغض النظر عن اعتبارات الانصاف • بل هو حق نسبي يمارس في حدود المعقول ، وبالتأكيد على نحو لا يكون من شأنه تدمير كيان المجتمع ذاته المقرر في القانون الدولي • ومن شأن استخدام الأسلحة النووية في ظل قواعد الحرب الراهنة أن يكون شكلاً غير مشروع من أشكال الحرب وارتكاباً لجريمة حرب " •

بل أن حجة آخر راسخاً في القانون يقول ما يلي :

" أن السقطة المشعة الناجمة عن استخدام الأسلحة النووية سلاح حربي جديد تماماً • ومن الواضح أن التدمير الشامل والعشوائي يتجاوز مقتضيات أي وضع ، واستخدام الأسلحة النووية أمر لا يسمح به ولا يتفق مع قواعد القانون الدولي القائمة • ولا يمكن أن تعلم ممارسة حق الدفاع الشرعي على قوانين البشرية التي تستهدف الحفاظ على المجتمع الانساني وقيمه المتحضرة " •

وثمة وعي متزايد بأن الاحداث ربما تسوقنا بخير رحمة الى جحيم نووي ، ما لم نفعل شيئاً ما على وجه السرعة لوقف هذا الاتجاه • ومن ثم فقد ظللنا ندعو الى اتفاقية لعدم استخدام الأسلحة النووية وإلى الحاجة الى عمل جماعي لمنع نشوب حرب نووية • ونحن نفعل ذلك انطلاقاً من الايمان العميق بأن هناك مبادئ ومعايير تسمو لا على المصالح الوطنية فحسب بل وعلى مقتضيات سياسات القوة • واسمحوا لي أن أختم كلمتي بعبارات قالها أول رئيس وزراء هندي جواهر لال نهرو في برلماننا عام ١٩٥٠ :

" لن تكون الحرب النووية بين طرفين وإنما ضد العالمين جميعاً • أن الصراع في العالم المعاصر هو في حقيقة الأمر صراع بين القنبلة النووية وروح الانسانية " •

الرئيس : حضرات الممثلين الموقرين ، أنتم تذكرون أن اللجنة نظرت ، خلال جلستنا غير الرسمية المعقودة بعد ظهر أمس ، مقترحاً ورد في الوثيقة CD/174 قدم في إطار البند ٥ من جدول الأعمال • وينص مشروع المقرر ذو الصلة ، الذي عم في هذه الجلسة العامة بوصفه ورقة العمل رقم ٤٢ ، على ما يلي :

" تقرر لجنة نزع السلاح عقد جلسات غير رسمية في إطار البند ٥ ، الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمندظومات الجديدة من هذه الأسلحة • وللوفود أن تستعين بخبرائها الذاتيين أثناء نظر هذا البند • وسيعلم الرئيس عدد هذه الجلسات غير الرسمية ومواعيد عقدها بعد مشاورات مع أعضاء " •

وإذا لم تكن هناك اعتراضات ، فسوف أعتبر أن اللجنة توافق على النص المعمم بوصفه ورقة العمل رقم ٤٢ •

السيد دي كيروز دوارته (البرازيل) : السيد الرئيس ، لقد بحثت هذه المسألة كما قلت ، أمس ، وقررت اللجنة أن تقدموا نصا هذا الصباح • وليس لدي اعتراض على النص أو على توافق الآراء داخل اللجنة • ولكن أود أن أشير إلى أن وفد بلادي يرى أن الجملة الثانية في هذا المشروع لا لزوم لها ، إذ تستطيع الوفود ، في أي وقت وفي أية جلسة ، أن تستعين بخبراء ذاتيين • أما إذا كان هناك توافق في الآراء داخل اللجنة بشأن المشروع ككل ، فلن يعترض عليه وفد بلادي •

السيد دي بوس (فرنسا) (تحدث بالفرنسية والترجمة عن الانجليزية) : السيد الرئيس ، أبدى زميلي الموقر من البرازيل ، على التو ، ملاحظة كنت أنا نفسي على وشك أن أبدىها • وأنا أؤيد تماما ما قاله تروا ، ويود وفد بلادي أن تحذف الجملة الثانية من مشروع المقرر الذي تلونتموه •

الرئيس : إذا لم تكن هناك اعتراضات على الاقتراحين اللذين قدمتهما وفدا البرازيل وفرنسا ، فإن الرئاسة على استعداد لحذف الجملة الثانية ، على أن يكون مفهوما أن الممارسة المعتادة للجنة هي أن يكون لكل وفد حق الاستعانة بالخبراء في أي وقت • هل اللجنة موافقة على ذلك ؟ لست أرى اعتراضا •

السيد ميليسكانو (رومانيا) : السيد الرئيس ، يود وفد بلادي إضافة أداة التعريف "ال" إلى كلمة "أعضاء" الواقعة في السطر الأخير • فمعدرة ، سيد الرئيس ، إذ أن الانكليزية ليست لغتنا الأم كما هو واضح ، ولأنه يمكن تفسير النص بصيغته الحالية على أنه يعني اجراء مشاورات مع بعض الأعضاء فقط •

الرئيس : إذا لم يكن هناك اعتراض ، فإن الرئيس على استعداد للموافقة في هذه الحالة على إضافة أداة التعريف • وهكذا سيكون نص الجملة الأخيرة ، أي الجملة الثانية من المقرر ، كالآتي : "وسيعلم الرئيس عدد هذه الجلسات غير الرسمية ومواعيد عقد ها بعد اجراء مشاورات مع أعضاء اللجنة" • هل هذا القرار اذن مقبول لدى اللجنة ؟ لست أرى اعتراضا •  
وقد تقرر ذلك •

السيد هيردر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) : المرفيق الرئيس ، لم يكن في نيتي عرقلة التوافق في الآراء بشأن القرار الذي اتخذته اللجنة توا • بيد أنني أود أن أشير في هذا الصدد إلى أن وفد بلادي كان يفضل الاحتفاظ بتلك الجملة • وأود أن أناشد أعضاء الوفود أن يمثلهم الخبراء قدر المستطاع بغية تزويد هذه الجلسات بالخبرة النوعية اللازمة • إذ أن ذلك من شأنه أن يسهم ، بالتأكيد ، في نجاح نتيجة هذه المشاورات غير الرسمية • وبهذا القسم ، فإن وفد بلادي ينضم إلى توافق الآراء بشأن ورقته •

السيد اسراييليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (تحدث بالروسية والترجمة عن الانكليزية) : المرفيق الرئيس ، لم يبد الوفد السوفياتي كذلك اعتراضا على اعتماد مقرر اللجنة مصوغا في النص الذي تلونتموه • ولكن من المؤكد أن كل الهدف ، وأكرر كل الهدف ، من

عقد جلسات غير رسمية للجنة هو أن يشترك فيها أشخاص مؤهلون ذوو المام بالموضوع ، من الزاويتين العلمية والتقنية • وإذا كنا سنناقش هذه المشكلة في مجموعة تتألف من نفر الأشخاص الجالسين الآن حول هذه المائدة ، فليس من الراجح أن نقول أكثر مما قاله أمس الممثلون الذين تكلموا في هذه المسألة • وبوجه عام ، فاني آسف لتقديم وفدى البرازيل وفرنسا مقترحهما • وأود أن أؤيد السفير هيردر ، وأناشد جميع الوفود أن يهتموا بأن يمثلهم علماء بارزون قادرون على تقديم مساهمة يوثق بها في هذه المسألة • وليس عندى شك في أن هناك في كل بلد علماء باستطاعتهم الاجابة على السؤال الذى يطرحه البعض داخل هذه اللجنة من وقت لآخر : أليس استحداث أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة أمرا خياليا ، مغرقا في الخيال من قبيل الوهم ؟ أود ان اسمع صوتا آخر — صوت رجال العلم الذين سيقولون بالتأكيد شيئا مختلفا • ولا يخامرني شك في أن هؤلاء العلماء سيقولون : الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل يمكن استحداثها ، وأن العقل البشرى يعمل في هذا الاتجاه ، وأن اللجنة يلزمها واجبها أن تهتم بهذه المشكلة • ومن ثم فاني اذ أوافق على المقرر الذى تم اتخاذه أرجو من تلك الوفود المقيمة اهتماما حقيقيا بدراسة مشكلة منح استحداث أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة أن تبذل قصارى وسعها ضامنا لتمثيل بلدانها بخبراء حقيقيين في هذا الموضوع •

الرئيس : أعضاء الوفود الموقرون ، بما أن هذه هي آخر جلسة عامة تتعقد في شهر حزيران / يونيه ، فإن رئاستي للجنة نزع السلاح قد انتهت • وأود أن أعرب لكم جميعا عن امتناني لما أبدىتموه من روح التعاون خلال هذا الشهر من أعمالنا • فروح التعاون هذا ، قد ساعدت اللجنة ، في ما أرى ، على احراز ما تم احرازه من عمل خلال الشهر الاول من دورتنا الصيفية •

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأخص بايجاز الاعمال التي قامت بها لجنة نزع السلاح خلال شهر حزيران / يونيه •

فالأمر الذى يمكن أن يعتبر الشيء الأهم هو أن الجوال عملي داخل لجنتنا قد تدعم • وكانت أول نتيجة لذلك أن تمكنت اللجنة ، بغض النظر عن اختلاف الآراء ، من الاتفاق بصورة سريعة نسبيا على برنامج العمل خلال الجزء الثاني من دورتنا لعام ١٩٨١ • ويتمثل أحد العوامل الايجابية الأخرى في أن اللجنة شرعت ، استنادا الى برنامج العمل ، في عقد جلسات غير رسمية مكرسة للنظر في إنشاء هيئات فرعية اضافية وغيرها من المسائل المتصلة بتنظيم العمل •

وقد قامت اللجنة بقدر لا بأس به من تبادل الآراء بغية التوصل الى تفاهم بشأن مسألة ولاية الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية • وأظن أن كلنا يرغب فى ايجاد حل لهذه المسألة •

كما أجرينا مشاورات مكثفة خلال الجلسات غير الرسمية حول المسألة الهامة جدا ، وهي إنشاء أجهزة فرعية اضافية تابعة للجنة نزع السلاح ، وخاصة حول إنشاء فريقين عاملين مخصصين للحظر العام الكامل لتجارب الأسلحة النووية ولوقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى • ورغم أن تبادلات الآراء كثيرا ما تجاوزت اطار النقاش المتسم بالطابع الاجرائي ، وتضمنت مناقشات لها طابع موضوعي ، فلا يسعني الا أن أعرب عن استيائي لان تبادلات الآراء هذه لم تثمر نتائج نهائية

وأمل أن تبذل الوفود قصاراها لايجاد حل في القريب حتى تتسنى معالجة هذه القضايا على النحو لذي هي جديرة به ، ومع مراعاة توقعات المجتمع الدولي ومطالبه •

ويسرني أن أستطيع القول بأن اللجنة تمكنت من التوصل الى اتفاق حول الاقتراح الخاص بحقد جلسات غير رسمية يحضرها خبراء بشأن حائل استحداث وانتاج أنواع جديدة من أسلحة التدمير لشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة • وبقيني أن تنفيذ ذلك القرار سيسهم في معالجة هذه المسألة الهامة على نحو مناسب • وأود أن أضرم صوتي الى النداء الذي وجهه منذ لحظات مثالا الجهورية الديمقراطية الألمانية والاتحاد السوفياتي الموقران بخصوص اشتراك الخبراء •

وبوسعي أن أذكر بارتياح ما تبديه الدول غير الاعضاء من اهتمام متزايد بالأعمال الموضوعية لمبذولة داخل الأفرقة العاملة المخصصة التابعة للجنة • فقد دعت اللجنة ، خلال شهر حزيران / يونيو ، النمسا وأسبانيا ، بناء على طلب منهما ، الى الاشتراك في أعمال الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية •

وأود في ختام بياني أن اشتر جميع الوفود مرة أخرى على مساندتها لي وتعاونها معي بي أداء مهامي •

كما أود أيضا أن أشكر سعادة السفير جايبال ، أمين اللجنة الموقر والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة ، ونائبه ، السيد فيراسانخوى ، وموظفي الأمانة والمترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين على عملهم القيم الذي كان لي عوناً كبيراً في أداء مهامي •

وأخيرا أود ، نيابة عن جميعنا ، أن أتمنى لخلفي ، سعادة السفير فنكاتسواران ، من لهند ، التوفيق والنجاح في تعزيز أعمال اللجنة خلال شهر تموز / يولييه •

وسوف تعقد الجلسة العامة المقبلة للجنة نزع السلاح يوم الخميس ١ تموز / يولييه ، الساعة

• ١٠/٣٠

رفعت الجلسة في الساعة ١١/٥٠